العدالة المفقودة

عشر سنوات من الإهمال الحكومي ومعاناة التهجير القسري

العدالة المفقودة

عشر سنوات من الإهمال الحكومي ومعاناة التهجير القسري

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
7 Bell Yard, London, WC2A 2JR, United Kingdom
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org

حقوق النشر محفوظة © 2024

المحتويات

الخلفية 1

منهجية إعداد البحث 6

تحليل حقوقي 7

المهجرون ومقاربة الدولة
انتهاكات مركبة وغياب العدالة 10

- تعويضات هزيلة
- تأخر التعويضات وعدم جبر الضرر
- بدائل حكومية غير متناسبة وغامضة

التوصيات 26

الملحقات 27

I. الخلفية

وثقت التقارير الحقوقية، وخاصة تلك الصادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش وكذلك مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، عمليات التهجير القسري وهدم المباني وتجريف المزارع واسعة النطاق. توثق تلك التقارير أنه بين أواخر 2013 ويوليو 2020 ووفقا لتقارير حقوقية، دمر الجيش ما لا يقل عن 12,350 مبنى، معظمها منازل، على مراحل كان آخرها في منطقة العريش. كما جرف الجيش، وأفسد، ومنع الوصول إلى ما لا يقل عن 6 آلاف هكتار (نحو 14,300 فدانا) من الأراضي الزراعية، وبعد 2020 قامت قوات الجيش المصري بهدم المئات من الأبنية الإضافية، الكثير منها منازل، وتجريف المزيد من آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية بدعوى مكافحة الإرهاب، وبخاصة في مدن رفح والشيخ زويد والعريش، وهي عمليات سبق أن وصفتها هيومن رايتس ووتش بأنها ترقى لجرائم الحرب.[1]

وتقدر مؤسسة سيناء إن تلك العمليات أدت إلى نزوح ما يفوق 100 ألف من السكان، أي ما يناهز ربع سكان شمال سيناء، وفقا لإحصاءات رسمية، من بين ذلك كل سكّان مدينة رفح التي تم هدمها بشكل كامل، والتي كانت نقطة البداية حملات الهدم والتهجير القسري منذ نهاية 2013. ويعتبر ذلك مخالفًا للمادة الثامنة من الإعلان الأممي لحقوق السكان الأصليين، خصوصًا الفقرة الثانية (باء وجيم)، إذ تحظر نزع ملكية الأراضي ونقل السكان القسري لهم أو تدمير ثقافتهم.[2]

عام 2014، قالت الحكومة إنها ستدفع تعويضات مالية قدرتها ما بين 800 حتى 1,200 جنيه لكل متر مربع من مساحة البناء فقط، دون إقرار أية تعويضات عن قيمة الأرض. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية لم تلتزم بدفع هذه التعويضات قبل الشروع في عمليات التهجير وماطلت لسنوات في سداد التعويضات لمستحقيها، لا يزال آلاف السكان في انتظار دورهم في الحصول على تعويضاتهم، ولم تأخذ السلطات المصرية بعين الاعتبار فقدان العملة المصرية لأكثر من 50% من قيمتها خلال عام 2016.

تظهر إفادات الشهود والبيانات الرسمية أن السلطات لم تجرِ حصراً لممتلكات السكان في بعض المناطق في رفح، والشيخ زويد، والعريش قبل تدميرها، وذلك لتقدير قيمة التعويض بشكل منصف. تعزي الحكومة أسباب عدم إرسالها للجان حكومية لحصر الممتلكات إلى الظروف الأمنية المعقدة خلال سنوات الحرب على الإرهاب.

1 للمزيد عن الموضوع راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة"، 17 مارس 2021:
https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/17/378097

2 بيان صحفي، مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها، مؤسسة سيناء، 30 سبتمبر 2022:
https://sinaifhr.org/show/157

ترفض السلطات المصرية تقديم أي تعويضات مالية عن قيمة الأرض التي يملكها السكان المحليون في سيناء منذ مئات السنين وتوارثوها عبر الأجيال. لا تعتد السلطات المصرية بملكية سكان سيناء لأراضيهم وأصدرت في هذا الإطار عدد من القرار الوزارية والرئاسية والتي تؤصل لمسألة النظر للسكان المحليين باعتبارهم واضعي يد وتضع شروطا وقواعد شبه تعجيزية للتملك، من ضمنها الحصول على موافقات من وزارة الدفاع وجهاز المخابرات العامة والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، إضافة إلى شرط حصول سكان سيناء على شهادة إثبات الجنسية المصرية، وهي عملية معقدة لا يغني عنها امتلاك الشخص جواز سفر مصري.

شهد منتصف عام 2021 تحول نوعي في سياسة دمج أبناء القبائل والمجتمع المحلي في محافظة شمال سيناء في العملية الأمنية الجارية هناك. بدأت هذه المقاربة عقب طلب من المخابرات الحربية، وتحديدا مكتب شئون القبائل، من وجهاء قبائل السواركة والترابين والرميلات بتكوين مجموعات مسلحة من عشائر القبائل تم تمويلهم من رجال أعمال تابعين لهذه القبائل وجرى تدريبهم في مقرات تابعة للجيش في العريش وبئر العبد، فيما أطلق عليها مقاتلو هذه القبائل "معركة التطهير". ووفق مصادر من هذه المجموعات القبلية المسلحة تحدثت لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فإن الاتفاق مع المخابرات الحربية تضمن التعهد بالسماح للأهالي بالعودة للقرى التي نزحوا عنها منذ سنوات في مدينتي الشيخ زويد ورفح خارج المنطقة العازلة مع قطاع غزة.[3]
أظهرت سياسة دمج وتسليح أبناء القبائل فعالية ملحوظة في السيطرة على مناطق كانت تعتبر معاقل تقليدية لتنظيم ولاية سيناء المسلح التابع لداعش شرقي سيناء رغم سقوط العشرات من مسلحي القبائل بين قتيل وجريح، كما أن تأمين هذه المناطق فتح الباب على مصراعيه، نظريا، لعودة مئات النازحين إلى قراهم.[4]

في هذا السياق، شهدت نهاية عام 2021 وبداية عام 2022 بدأ سماح السلطات الأمنية بعودة المدنيين النازحين إلى عدة قرى تابعة لمدينة الشيخ زويد وقريتين في مدينة رفح بعد سنوات من نزوحهم القسري بسبب العمليات العسكرية. وقال محافظ شمال سيناء، اللواء عبد الفضيل شوشة، في بيان صحفي في نوفمبر 2021، أن العودة تأتي في إطار حرص الدولة والقيادة السياسية على عودة الحياة إلى طبيعتها في مختلف القري والتجمعات بشمال سيناء، كما وجه بتقديم كافة الخدمات المتنوعة للأهالي العائدين في قرى الظهير وأبو العراج وأبو رفاعي بالشيخ زويد، بعد "قيام القوات المسلحة بتطهيرها من الإرهاب" وعودة الأهالي إليها.[5] كما أعلن اللواء

3 ورقة تقدير موقف، نهاية "وشيكة" لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية "أقل الضررين" لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 26 سبتمبر 2022:
https://sinaifhr.org/show/154

4 تقرير رصدي، أبرز الانتهاكات الحقوقية في سيناء في يونيو 2022، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 8 أغسطس 2022:
https://sinaifhr.org/show/144

5 محمد حسين، محافظ شمال سيناء يكشف تفاصيل عودة الخدمات لقرى مدينة الشيخ زويد، اليوم السابع، 28 نوفمبر 2021:
https://www.youm7.com/story/2021/11/28/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%89-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE/5556646

شوشة خلال مقابلة تلفزيونية في بداية عام 2022 أن جميع سكان الشيخ زويد سيتمكنون من العودة الكاملة إلى منازلهم خلال 3 شهور، وأن الوضع سيعود للاستقرار بشكل تام في خلال عام.[6]

بالرغم من ذلك، وفي لحظة نشر هذا التقرير في أكتوبر 2024، فإن الممارسات على أرض الواقع، والتي تمكنت مؤسسة سيناء من توثيقها، تشكل نكوصا على هذا الوعد الرسمي، حيث عاد الأهالي إلى مناطقهم ليجدوا قرى غير التي نزحوا منها، فالقصف الجوي والمدفعي والجرافات العسكرية حولوا البيوت والمزارع الى ركام. وزادت الأوضاع سوءا في ظل ضعف الدعم الحكومي لمحاولات المدنيين لإعادة الإعمار.[7] تزامن هذا الأمر مع زيارات متعاقبة للجان هندسية تابعة للجيش لمناطق جنوب الشيخ زويد وغرب رفح. قام المهندسون بعمليات رفع مساحي ووضعوا علامات أرضية في عدة مناطق وكان حديثهم مع الأهالي والمجموعات القبلية المسلحة يدور حول نية الدولة في إقامة مشاريع استثمارية بهذه المناطق دون المساس بحق المدنيين في التواجد بالمنطقة، وفقا لشهادات السكان المحليين الذين التقت بهم المؤسسة.

شهد مطلع شهر يناير 2023 دعوات بعنوان "ودنا نعاود" أطلقها وشارك بها عدد كبير من السكان المحليين المهجرين تطالب بالسماح لهم بالعودة الى مناطقهم. دعوات الأهالي لم تقتصر على السكان النازحين من قرى مدينة الشيخ زويد، بل امتدت لتشمل كل القرى خارج المنطقة العازلة في مدينة رفح. استجاب بالفعل عدد كبير من الأهالي لتلك الدعوات إلا أن قوات الجيش قامت بمنع الأهالي في كثير من الأحيان من الوصول الى قرى المطلة، الحسينات، سادوت، أبو شنار، الوفاق، المقاطعة، الخرافين، جوز أبو رعد وجوز غانم. وثق التقرير قيام قوات الجيش التابعة لمعسكر الساحة بإلقاء القبض على مدنيين كانوا يستقلون 12 سيارة تمكنوا من الوصول إلى قرية جوز أبو رعد بتاريخ 8 يناير 2023، حيث جرى اقتياد المدنيين وسياراتهم إلى معسكر ساحة رفح، واحتجازهم لمدة تجاوزت 15 ساعة، حتى أفرج عنهم لاحقا بعد تدخل الوجهاء وشيوخ القبائل، بشرط عدم عودتهم الى جوز أبو رعد.

وثقت المؤسسة في 5 أغسطس 2023، قيام قوة من الجيش بإجبار عشرات الأسر من سكان تجمعات تابعة لقرية الظهير جنوب مدينة الشيخ زويد على الرحيل القسري من منازلهم. وبحسب شهود العيان فإن قوات الجيش داهمت التجمعات المذكورة وهددوا السكان بالسلاح واعتقلوا مجموعة من الشباب الرافضين لإخلاء منازلهم ثم أفرجوا عنهم بعد عدة ساعات، كما منحوا السكان مهلة حتى اليوم التالي لإخلاء تلك المناطق والرحيل منها معللين ذلك بأنها "أوامر عليا"، وهددوا المخالفين بالاعتقال. على إثر ذلك أعلن السكان الاعتصام السلمي في مناطقهم حتى قاموا بإنهائه في صباح اليوم التالي، عقب زيارة قيادة ميدانية من الجيش في الشيخ زويد لهم، حيث أبلغ الأهالي بأن قرار الإخلاء كان خطأ غير مقصود وطالبهم بفض الاعتصام والعودة لمنازلهم.

---

[6] مقابلة تلفزيونية مع محافظ شمال سيناء: عودة جميع أهالي الشيخ زويد إلى منازلهم خلال 3 شهور، قناة صدى البلد، 19 يناير 2022: https://www.youtube.com/watch?v=qdiddJ3tiKU

[7] تلك القيود وأكثر كانت مفروضة في سنوات العمليات العسكرية لكن الأهالي فوجئوا بعودتها ثانية أو استمرارها.

استمرارا لحالة الحراك الشعبي المطالب بالعودة، نظم عشرات السكان المحليين وقفة احتجاجية سلمية بتاريخ 21 أغسطس 2023 في قرية المقاطعة جنوب الشيخ زويد، لمناشدة السلطات المصرية بالسماح لهم بالعودة لمنازلهم وأراضيهم التي هُجروا منها قسرا منذ سنوات. وبحسب اثنين من المشاركين في الوقفة، تلقى المحتجين اتصالا هاتفيا من اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني، والذي أعطى وعدا بنقل طلباتهم للقيادة السياسية لدراستها والعمل على السماح بعودتهم إلى أراضيهم.[8]

وصلت الاحتجاجات الشعبية ذروتها في 25 أغسطس 2023 حينما تجمعت الآف من السكان المحليين النازحين والمهجرين قسراً من مناطق شرق سيناء من أبناء قبيلة الرميلات، لمطالبة السلطات بالسماح لهم بالعودة لأراضيهم. في نهاية اليوم أعلن رموز الاحتجاج تحويله إلى اعتصام مفتوح حتى تحقيق مطالبهم. قام المحتجون بنصب خيمة كمقر للاعتصام وأعلن قيادات الاعتصام مطالبهم ووجهوا دعوات لبقية سكان شرق سيناء للالتحاق بهم.[9]

في اليوم التالي رصدت المؤسسة قيام السلطات المصرية بمنع تدفق أهالي شرق سيناء القادمين من محافظات مصر المختلفة للالتحاق بخيمة الاعتصام، حيث أغلقت الارتكازات الأمنية الموجودة على الطريق المؤدي لمدينة الشيخ زويد، ومنعت مرور حاملي الهويات الشخصية المدون بها محل الإقامة "رفح". بالتزامن مع ذلك وجه اللواء محمد ربيع، قائد الجيش الثاني الميداني آنذاك دعوة قادة الاعتصام للاجتماع ومناقشة مطالبهم .

عقب اجتماع طارئ بين ممثلي اعتصام أبناء قبيلة الرميلات المعتصمين في مدينة الشيخ زويد للمطالبة بالعودة لأراضيهم وبين قائد الجيش الثاني الميداني اللواء محمد ربيع وقادة من جهاز الخدمة السرية التابع للمخابرات الحربية وقائد الكتيبة 101 التي استضافت الاجتماع الذي انطلق في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم 26 أغسطس 2023 بمدينة العريش، أسفر الاجتماع عن قرار المعتصمين بتعليق الاعتصام. وجاء قرار تعليق الاعتصام بعد تلقي المعتصمين وعودا بتحقيق مطالبهم. كما طالبت القيادات العسكرية من المعتصمين تشكيل لجنة تضم عشرة أفراد كممثلين عن قبائل الرميلات والسواركة والترابين لعقد اجتماع آخر في القاهرة مع قيادة الجيش لمناقشة كيفية تلبية المطالب بشكل يرضي جميع الأطراف، على أن يكون تاريخ 20 أكتوبر 2023 حد أقصى لتنفيذ طلبات المعتصمين. كما تلقى قادة الاعتصام وعودا بعدم التعرض لأي من المعتصمين بالملاحقة الأمنية او الاعتقال كعقاب على نشاطهم الاحتجاجي.[10]

---

[8] فيديو لوقفة احتجاجية سلمية لأهالي قرية المقاطعة جنوب الشيخ زويد، مؤسسة سيناء، 21 أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1693682572285391296

[9] السكان المهجرين من رفح يعلنون الدخول في اعتصام مفتوح، مؤسسة سيناء، 25 أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1695171735841042696

[10] فيديو تعليق اعتصام الأهالي بعد اجتماع طارئ بين ممثلي اعتصام أبناء قبيلة الرميلات المعتصمين في مدينة الشيخ زويد للمطالبة بالعودة لأراضيهم وبين قائد الجيش الثاني الميداني، مؤسسة سيناء، 26 أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1695533583320936744

في 23 أكتوبر 2023 تجمع المئات من سكان محافظة شمال سيناء من أبناء قبيلتي الرميلات والسواركة، بالقرب من قرى الحسينات والمهدية قرب مدينة رفح، وقرية الزوارعة جنوب مدينة الشيخ زويد، للمطالبة مرة أخرى بحقهم في العودة لأراضيهم، بعد انتهاء المهلة التي حددتها السلطات المصرية، وحنثها بوعودها بعودتهم في موعد أقصاه 20 أكتوبر 2023.

وبحسب الشهادات والمواد المصورة التي حصلت عليها مؤسسة سيناء، فقد استخدمت قوات الجيش العنف غير المبرر بحق المحتجين، وتعمدت إطلاق الرصاص لتفريقهم، واعتقلت تسعة منهم على الأقل، في مقر كتيبة الساحة، أكبر معسكر للجيش داخل رفح. هذا بالإضافة إلى تعدي أفراد الأمن على أحدهم بضرب مبرح، بعدما تعمدت مدرعة عسكرية الارتطام بسيارته لإيقافها، مما تسبب في إصابته في الرأس وتعرضه للإغماء.[11]

وفي صباح اليوم التالي، 24 أكتوبر، كتب الشيخ صابر الصياح الرميلات، أحد أبرز الرموز القبلية في شمال سيناء وقائد اعتصام أغسطس 2023، منشورًا عبر حسابه على موقع فيسبوك، أفاد فيه بمحاولة اعتقاله مرتين بناء على تعليمات من قائد الجيش الثاني الميداني. وفي اليوم التالي تم اعتقال العشرات من المشاركين في الوقفات الاحتجاجية من قبل قوات كمين "الشلاق"، على مدخل مدينة الشيخ زويد.[12]

عقب فترة من الاختفاء القسري للمحتجين السلميين، بدءا من 7 نوفمبر 2023، ظهر 54 من المحتجزين تباعا أمام المحكمة العسكرية بالإسماعيلية على ذمة التحقيقات في القضية العسكرية رقم 80 لسنة 2023، من بينهم الشيخ صابر الصياح أحد أبرز الرموز القبلية، حيث وجهت النيابة لهم تهم تتعلق بتخريب سيارات عسكرية واستعراض القوة والتجمهر، ومنذ ذلك الحين تقوم المحكمة بتجديد حبسهم احتياطيا على ذمة القضية، حتى وقت نشر التقرير.[13]

---

[11] الجيش المصري يطلق الرصاص الحي لتفريق تجمع سلمي للمُهجرين المطالبين بالعودة إلى مناطقهم، وذلك بالقرب من قرية الوفاق غرب مدينة رفح، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 23 أكتوبر 2023:

https://x.com/Sinaifhr/status/1716547235213635781?s=20

[12] بيان صحفي مشترك، على السلطات المصرية وقف العنف الأمني بحق المدنيين في شمال شرقي سيناء والسماح للنازحين والمهجرين بالعودة لأراضيهم، 25 أكتوبر 2023:

https://sinaifhr.org//show/232

[13] المحكمة العسكرية تجدد حبس 31 من أبناء سيناء وعلى رأسهم الشيخ "صابر الصياح" أحد أبرز رموز سيناء على ذمة القضية العسكرية رقم 80 لسنة 2023، مؤسسة سيناء، 12 مارس 2024:

https://sinaifhr.org//show/351

II. منهجية إعداد البحث

لا تزال السلطات المصرية تحظر عمل وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات الحقوقية داخل شبه جزيرة سيناء بشكل شبه مطلق، بل ازدادت الصعوبات التي تواجه الإعلام والحقوقيين في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها بالطبع صعوبة الحصول على معلومات ذات مصداقية عما يجري في سيناء، أو مجرد الحديث مع السكان المحليين وضحايا الانتهاكات.

بالرغم من ذلك، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير (أكتوبر 2022 - سبتمبر 2024) استطاع باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن يجروا مقابلات مع 45 من السكان المحليين من قرى وتجمعات مدينتي الشيخ زويد ورفح شرقي سيناء. كما قام بعض الباحثين بزيارات ميدانية دورية لمناطق النزوح والعودة في عدة مدن بسيناء وتجمعات للنازحين في محافظتي الإسماعيلية والشرقية، تمكن خلالها الفريق من معاينة الأوضاع الحالية التي يعيشها السكان العائدين مؤخرا لأراضيهم وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها النازحين في مناطق نزوحهم.

التزم الباحثون خلال إجراء المقابلات والزيارات بالمعايير الآتية:
الشهادات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها بمقابلات مباشرة، سواء وجها لوجه أو عن بُعد من خلال منصات التواصل الاجتماعي والرسائل النصية المختلفة، حُجبت أسماء الشهود وبياناتهم الشخصية وبعض من المعلومات الأخرى حفاظًا على أمنهم وسلامهم الشخصي.

راجعت المؤسسة كذلك التصريحات الرسمية المقروءة والمسموعة المتعلقة بموضوع عودة المهجرين خلال فترة البحث، بما في ذلك تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، أعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن المحافظة ومحافظ شمال سيناء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين في شمال سيناء، وتصريحات قائد الجيش الثاني الميداني التي تدخل منطقة العمليات العسكرية ضمن نطاق سلطاته، وكذلك القرارات الرئاسية ذات الصلة المنشورة في الجريدة الرسمية.

حلل الباحثون عددًا من مقاطع الفيديو التي ظهرت على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة التي تنشر الصور والفيديو والتعليقات المحلية من سيناء، بالإضافة الى عشرات المقالات الإخبارية والتحليلية ومنشورات التواصل الاجتماعي لنشطاء من سيناء.

حاولت المؤسسة تضمين وجهة النظر الحكومية في هذا التقرير من خلال التواصل مع السلطات المصرية ممثلةً في محافظ شمال سيناء لكنها لم تتلق أية ردود حتى لحظة نشر التقرير. (مرفق صورة من الخطاب الموجه للمحافظ كملحق)

اطلع الباحثون على توصيات موجزة تضمنها تقريرا من 12 صفحة أصدرها المجلس القومي لحقوق الإنسان. نشر هذا التقرير عقب إرسال بعثة لتقصي الحقائق، زارت محافظة شمال سيناء في الفترة بين 31 يناير - 4 فبراير 2021. كما راجعت المؤسسة تقريرًا حكوميًا صدر في تاريخ 27 يونيو 2020 تناول الجهود التي بذلتها السلطات لتعويض المتضررين من المواجهات الأمنية في شمال سيناء خلال الفترة من 1 أكتوبر 2015 وحتى 31 مايو 2020.

قام الباحثون بمطابقة بعض المعلومات التي وردت على لسان شهود العيان وكذلك في الخرائط المسربة مع صور الأقمار الصناعية مفتوحة المصدر على Google Earth

III. تحليل حقوقي

أصدر الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي سلسلة من القرارات الجمهورية والتشريعات التي تشكل نمطا وسياسة لشرعنة تحكم المؤسسة العسكرية على أغلب الأراضي في سيناء، وبالإضافة للقيود الشديدة على حرية الحركة المفروضة على السكان منذ تصاعد الحرب في 2013، فإن هذه القرارات والسياسات من شأنها تقويض أي وجود حقيقي للسكان الأصليين في شمال وشرق شبه جزيرة سيناء، وربما دفع المزيد منهم إلى هجرتها.[14]

كان رئيس الجمهورية قد أصدر في شهر أكتوبر القرار رقم 442 لسنة 2021 الذي منح وزير الدفاع صلاحيات واسعة غير مسبوقة وشبه إلهية تمكنه من فرض حظر التجوال، أو إخلاء أماكن، أو حظر الاتصالات والتنقل، وذلك وفقا لتفسير متعسف للمادة 53 من قانون 2015 لمكافحة الإرهاب، وذلك - على ما يبدو - استباقا منه لإنهاء حالة الطوارئ في عموم البلاد وهو القرار الذي أصدره بالفعل مساء 25 أكتوبر.[15]

كما أصدر رئيس الجمهورية قبلها القرار 420 لسنة 2021 بتعديل قرار رئيس الجمهورية 444 لسنة 2014 بشأن "تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها" ليضيف المزيد من المساحات الشاسعة على القرار الأصلي في 2014 بشمال سيناء. وكان الرئيس السيسي قد أصدر القرار 444 ليحدد منطقة رفح بالإضافة لمنطقة عرضها واحد كيلو متر بمحاذاة الحدود الدولية الشرقية من جنوب رفح وحتى طابا كمناطق "ممنوعة"، بالإضافة إلى تحديد منطقة عرضها 4 كيلو متر كمنطقة "محظورة" إلى الغرب من المنطقة الممنوعة.

---

[14] للمزيد، تقرير هيومن رايتس ووتش بعنوان "أزمة إنسانية تلوح في الأفق بسيناء"، 23 أبريل 2018:
https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/23/egypt-looming-humanitarian-crisis-sinai

[15] بيان صحفي، قرار رئاسي خطير "يُؤبّد" حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء، 5 أكتوبر 2021:
https://sinaifhr.org/show/102

وبحسب القرار 444 فإن المناطق "الممنوعة" هي مناطق لا يُسمح سوى للقوات المسلحة بالتواجد فيها، كما يُحظر فيها تواجد المركبات بكافة أنواعها باستثناء تلك التابعة لقوات الأمن. أما المناطق "المحظورة" فيسمح للمدنيين بالتواجد فيها بعد الحصول على تصريح كتابي من الجيش، كما استثنى القرار 444 المقيمين في المناطق المحظورة في محافظات الوادي الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح إن كانوا من المقيمين الأصليين هم أو أصولهم قبل ثلاثة عقود. وعلى الرغم من ذلك، لم يضع القرار 444 أو القرار 420 أي استثناءات للسكان الأصليين المقيمين في المنطقة المحظورة في سيناء.

وفي هذا السياق، فإن التعديلات التي وردت في القرار 420 لسنة 2021 أدت إلى توسعة المنطقة "المحظورة" في شمال سيناء لتصبح بمساحة 2655 كيلو متر مربع، مما يعني أن مدينة الشيخ زويد بالكامل و11 قرية تابعة لها، و7 قرى جديدة تابعة لمنطقة رفح، ومناطق جنوب مدينة العريش، وأجزاء واسعة تابعة لمدينة الحسنة، تدخل كلها في إطار المناطق المحظورة، ولم يقدم القرار أي استثناءات للقرى والمدن والتجمعات السكنية الموجودة في شمال سيناء أو ما تبقى منها. ولم يوضح ما إذا كان ضم تلك المساحات كمناطق "محظورة" سيُرتب أي قواعد جديدة للسكان فيها، وهم يعيشون بالفعل تحت قيود صارمة متزايدة على حياتهم ومعاشهم منذ 2014، الأمر الذي يفرض تساؤلات واسعة حول إذا ما كانت عمليات التهجير القسري الحالية تتم تحت غطاء القرار الرئاسي رقم 420 لسنة 2021 في ظل غياب أي تصريحات رسمية من الحكومة المصرية حول طبيعة عمليات الإخلاء الجارية.

تتعارض هذه القرارات، علاوة على ممارسات الجيش والأجهزة التنفيذية المختلفة، مع نصوص الدستور المصري والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الحكومات المصرية وتعد وفقًا للدستور جزءًا أصيلًا من التشريع الوطني.

تنص المادة 63 من الدستور المصري على "حظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم". كما تعتبر الفقرة الأولى من المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "الحق في السكن أو المأوى" مكونًا من مكونات الحد الأدنى للمستوى المعيشي اللائق الذي لا يمكن التنازل عنه.

في هذا الإطار يعرف التعليق العام رقم 7 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة التهجير، أو الإخلاء، القسري، بوصفه شكل من أشكال "الإبعاد الدائم أو المؤقت للأشخاص و/ أو أسرهم و/ أو المجتمعات المحلية، من المنازل و/ أو الأراضي التي يشغلونها، ضد إرادتهم وبدون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية الأخرى، ومن دون إمكانية الوصول إلى الحماية".

وبينما يقر التعريف السابق بأن الإخلاء أمر وارد في حالات الضرورة المعرفة بدقة فإنه يضيف عدد من الضمانات التي يجب توافرهما على المستويين القانوني والإجرائي. الضمانة الأولى هي توافر الحماية القانونية أو إمكانيات الوصول إليها. وهذه الضمانة غير متحققة في حالتنا أخذًا في الاعتبار صدور قرارات ترسيم الحدود والإخلاء بمقتضى تفويض من رئيس الجمهورية لوزير الدفاع بالاستناد لقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015. وقد انتقد عدد من المنظمات الحقوقية القانون المذكور حين صدوره، خصوصًا المادة 53 منه، التي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات غير مسبوقة في تعريف حالة الضرورة أو الخطر الداهم في ضوء تعريف مطاط وبالغ الاتساع بدوره للجريمة الإرهابية. اتساع التعريفات والصلاحيات بهذا الشكل يقيد بشدة من إمكانيات الطعن القانوني على هذه القرارات أمام المحاكم أخذًا في الاعتبار هامش التفسير الضيق للغاية للقضاة في هذه الحالة.

الحزمة الثانية من الضمانات لعمليات الإخلاء تتعلق بتوفير عدد من الشروط الإجرائية أهمها على الإطلاق في حالتنا إتاحة مهلة كافية للسكان قبل تنفيذ قرارات الإخلاء، وضرورة أن تكون القرارات مسبوقة بـ تشاور واسع مع السكان المحليين، وضرورة توافر المعلومات عن أسباب الإخلاء ومدته وتوقيت وترتيبات العودة، وأخيرًا ضرورة معرفة السكان المحليين بالجهة المسئولة عن تنفيذ هذه العملية على الأرض. توضح الشهادات السابقة أن الحكومة المصرية لم تلتزم في تنفيذ قراراتها بأي من الشروط الإجرائية الواجب توافرها، خصوصًا ما يتعلق بالشفافية وإتاحة المعلومات للمهجرين. حتى ما ذكره قائد الجيش الثاني الميداني من أن السبب وراء إعادة التهجير في عام 2022 هو عمليات تطهير الألغام، لم يتح للأهالي عند تهجيرهم، بل لم يُذكر من الأصل إلا بعد تصاعد الشكاوى والمناشدات من هؤلاء المهجرين بينما أن الأصل في الأمور هو ضرورة مشاركة هذه المعلومات الحيوية معهم قبل قرار التهجير.

وأخيرًا، تجمع المواثيق الدولية على ضرورة التزام الحكومات بإجراءات جبر الضرر المادي والمعنوي الناتج عن عمليات الإخلاء القسري ويأتي التعويض المادي العادل والسريع عن فقدان الممتلكات على رأس هذه الإجراءات. وتكشف الشهادات الواردة في هذا التقرير عن عدم التزام الحكومة بهذا الشرط، خصوصًا في ظل غموض الوضع القانوني للمهجرين. مرة أخرى نذكر أننا لم نتلق ردًا عن استفساراتنا التي وجهناها لمحافظ شمال سيناء بخصوص توافر الضمانات السابق الإشارة إليها حتى صدور هذا التقرير.

كتبت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في السكن اللائق في تقريرها، بعد بعثة رسمية في مصر أواخر 2018، أن بعثتها واجهت أعمالا انتقامية وأنها "لم تتمكن من مقابلة وزير الدفاع لطلب معلومات إضافية

من الحكومة حول عمليات الإخلاء القسري التي تزعم أنها تتعلق بالأمن في شمال سيناء".[16] لفت تقريرها أيضا إلى أنه "يشكل تدمير المنازل انتقاما لأنشطة إرهابية مشبوهة انتهاكا [على ما يبدو] للحق في السكن".[17]

غالبا ما يزعم المسؤولون أن سكان سيناء لا يملكون المستندات القانونية لإثبات ملكية أراضيهم، وهي ذريعة تستخدمها السلطات لتبرير عدم دفع التعويضات عن أراضيهم ومزارعهم. لعقود، كان سكان سيناء يسجلون ملكية أراضيهم لدى مشايخ القبائل بدلا من السلطات فيما يُعرف بـ "الورقة الخضراء"، وهو مستند شبه رسمي. بموجب القانون الدولي، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" ضمنا، الذي صادقت عليه مصر عام 1984، يتأسس الحق بالملكية على أساس الإشغال والاستخدام، وعلى أن الأشخاص عُوملوا كمالكين، بدلا من الاعتراف بالملكية فقط استنادا لاعتراف الدولة الرسمي.[18]

IV. المهجرون ومقاربة الدولة: انتهاكات مركبة وغياب العدالة

أجرت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مقابلات مع 45 من السكان المحليين الذين تعرضوا للتهجير القسري أو النزوح خلال سنوات العقد المنصرم على يد السلطات المصرية، وراجعت عشرات المستندات والتصريحات الرسمية. حصل آلاف من السكان المحليين المهجرين على بعض التعويضات من خلال عملية بطيئة وغير شفافة، بينما لم يحصل الآلاف الآخرون على أي شيء وليس لديهم معلومات حول ما إذا كانوا سيحصلون على تعويضات أو عن قيمة المبلغ الذي قد يحصلون عليه.

الغالبية العظمى من السكان الذين أجريت معهم مقابلات قالوا إن الحكومة لم تقدم لها أي مساعدة أو إن التعويض غير كاف، وهو ما ورد في تقرير 2019 للمقررة الخاصة الأممية المعنية بالحق في السكن. لا يملك السكان فرصة الاستئناف ضد عمليات الإخلاء أو الحصول على التعويض أمام هيئة قضائية أو إدارية مستقلة.[19]

[16] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23971&LangID=E

[17] https://undocs.org/ar/A/HRC/40/61/Add.2

[18] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 48 لسنة 2017، قواعد وشروط تملك واضعي اليد للأراض في سيناء، منشورات قانونية، 9 يناير 2017:
https://manshurat.org/node/13898

[19] تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، مجلس حقوق الإنسان الدورة 40، 3 أكتوبر 2019:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/295/22/pdf/g1929522.pdf

عام 2014، قالت الحكومة إنها ستدفع تعويضات مالية قدرتها ما بين 800 حتى 1200 جنيه لكل متر مربع من مساحة البناء فقط، دون إقرار أية تعويضات عن قيمة الأرض. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية لم تلتزم بدفع هذه التعويضات قبل الشروع في عمليات التهجير وماطلت لسنوات في سداد التعويضات لمستحقيها، لا يزال آلاف السكان في انتظار دورهم في الحصول على تعويضاتهم، ولم تأخذ السلطات المصرية بعين الاعتبار فقدان العملة المصرية لأكثر من 50% من قيمتها خلال عام 2016.

تظهر إفادات الشهود والبيانات الرسمية أن السلطات لم تجرِ حصراً لممتلكات السكان في بعض المناطق في رفح، والشيخ زويد، والعريش قبل تدميرها، وذلك لتقدير قيمة التعويض بشكل منصف. تعزي الحكومة أسباب عدم إرسالها للجان حكومية لحصر الممتلكات إلى الظروف الأمنية المعقدة خلال سنوات الحرب على الإرهاب.

ترفض السلطات المصرية تقديم أي تعويضات مالية عن قيمة الأرض التي يملكها السكان المحليون في سيناء منذ مئات السنين وتوارثوها عبر الأجيال. لا تعتد السلطات المصرية بملكية سكان سيناء لأراضيهم وأصدرت في هذا الإطار عدد من القرارات الوزارية والرئاسية والتي تؤصل لمسألة النظر للسكان المحليين باعتبارهم واضعي يد وتضع شروطا وقواعد شبه تعجيزية للتملك، من ضمنها الحصول على موافقات من وزارة الدفاع وجهاز المخابرات العامة والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، إضافة إلى شرط حصول سكان سيناء على شهادة إثبات الجنسية المصرية، وهي عملية معقدة لا يغني عنها امتلاك الشخص جواز سفر مصري.[20]

يمثل ما سبق ذريعة تستخدمها السلطات لتبرير عدم دفع التعويضات عن أراضيهم ومزارعهم. تاريخيا، اعتاد سكان سيناء تسجيل ملكية أراضيهم في عقود وحجج مكتوبة وممهورة بأختام مشايخ القبائل بدلا من السلطات، وهو مستند شبه رسمي. بموجب القانون الدولي، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صادقت عليه مصر عام 1984، يتأسس الحق بالملكية على أساس الإشغال والاستخدام، وعلى أن الأشخاص عُوملوا كمالكين، بدلا من الاعتراف بالملكية فقط استنادا لاعتراف الدولة الرسمي.[21]

أولا. تعويضات هزيلة

[20] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 48 لسنة 2017، قواعد وشروط تملك واضعي اليد للأراض في سيناء، منشورات قانونية، 9 يناير 2017:
https://manshurat.org/node/13898

[21] الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981 ودخل حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986:
https://www.african-court.org/wpafc/wp-content/uploads/2021/05/019-African-Charter-Arabic-1.pdf

قالت المقررة الخاصة الأممية المعنية بالسكن اللائق في 2007 إنه "ينبغي ألا يحل التعويض النقدي، بأي حال من الأحوال، محل التعويض العيني في شكل أرض أو موارد مشتركة الملكية. وفي حال مصادرة الأرض، ينبغي تعويض من تعرض للإخلاء بأرض تضاهيها أو تفوقها من حيث النوعية والمساحة والقيمة".[22]

وثقت مؤسسة سيناء في تقارير سابقة إن الحكومة لم تقدم أية تعويضات عينية في شكل منازل او أراض بديلة للسكان المحليين واكتفت بالتعهد بدفع تعويضات نقدية مجحفة وغير كافية، كتعويض عن المنازل المهدمة والتي تُقدر وفقا لمساحة المبنى. حيث تراوحت قيمة التعويضات بين 1200 جنيها مصريا عن المتر المربع من المباني الخرسانية و800 جنيه عن المتر المربع من المباني غير الخرسانية. قال جميع السكان المحليين الذين تحدثت معهم المؤسسة إن التعويض غير كاف لشراء منازل تساوي القيمة الفعلية لعقاراتهم السابقة وأن الغالبية العظمى منهم لجأت للسكن في شقق مستأجرة. كما اشتكى السكان المتضررين من امتناع السلطات عن تقديم أي تعويض عن الأراضي الزراعية، رغم أنها مصدر الرزق الأساسي للكثير من تلك العائلات.[23]

زُهد التعويضات أو غيابها بشكل شبه كامل عن الكثير من السكان المتضررين من التهجير القسري، حتى بعد سنوات من التهجير وانحسار العمليات العسكرية، كان محل شكايات رسمية متعددة. وعلى سبيل المثال، نشر فايز أبو حرب، النائب في مجلس الشيوخ في نوفمبر 2021، تدوينة وصورا على فيسبوك أثناء زيارته منازل آيلة للسقوط نتيجة العمليات العسكرية تم تقدير تعويضاتها بمبالغ زهيدة للغاية، اتهم اللجنة الحكومية التي شكلها المحافظ ويرأسها السكرتير المساعد للمحافظ بـ "الظلم". كما قدم فايز أبو حرب طلبا لرئيس مجلس الشيوخ في ديسمبر 2021 وصف فيه التعويضات بـ "المجحفة وغير العادلة" وطالب لجنة الدفاع والأمن القومي بالمجلس بالقيام بزيارة ميدانية لشمال سيناء لتصحيح الأوضاع.[24]

ردًا على سؤالنا (هل تلقى تعويضات بعد هدم منزله وتجريف مزرعته؟) يقول مازن (اسم مستعار) من سكان حي الزعاربة بمدينة رفح، والذي تعرض للتهجير القسري عام 2015، من قبل قوات من الجيش المصري:

> *"بعد قرار الرئيس بإقامة منطقة عازلة في رفح في نهاية 2014، أنا عمارتي كانت في حي الزعاربة وكان عندي مزرعة في منطقة الأحراش، البيت والمزرعة كانوا في المرحلة الثانية. الموضوع كان كابوس عشته لكن كنت بقنع نفسي انه مش هيحصل، مفقتش من أوهامي الا والجيش فوق راسنا، تم تجريف الأرض تماما وتم تفجير العمارة بالكامل وبعدها*

[22] تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، مجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة، 5 فبراير 2007:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g07/106/26/pdf/g0710626.pdf

[23] للمزيد، راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "ابحثوا عن وطن آخر.. عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية"، 22 سبتمبر 2015:
https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/22/281494

[24] محمود خليل، مهجّرون يعودون إلى الدمار في سيناء، العربي الجديد، 03 ديسمبر 2021:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%85%D9%87%D8%AC%D9%91%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1

تم استخدام آلات دقاق والجرافات شالت الرمل والحجارة، مفضلش أي معالم تقول انه كان فيه بيت هنا اصلا.
قبل الهدم جت لجنة حصر مكونه من الجيش ومحافظة شمال سيناء، عربية فيها اتنين مهندسين وضباط جيش وقاسوا مساحة البيت وسجلوا البيت برقم حصر وبعتوه على مجلس مدينة رفح.

العمارة كانت مكونة من ثلاثة طوابق، مساحة كل طابق تقريبا 300 متر مربع، أخذت تعويضها عام 2015 وكانت قيمة التعويض 1200 جنيه على المتر المربع من المباني الخرسانية فقط، العمارة كان ساكن فيها ثلاث أسر يعني قيمة التعويض اتوزعت علينا والله نصيبي وقتها ما يشتري شقة في أي مكان. أساساً التعويض اللي اخدناه ميساويش ثلث قيمة العقار الحقيقية، وطبعا متقدرش تعترض لأنه الهدم أمر واقع ولو موافقتش هيتهدم ومش هتاخد حاجة، الجيش أجبرني على توقيع عقد بيع وشراء أنا الطرف الأول والحكومة طرف ثاني، وكمان مضيت على ورقه ان مش من حقي الطعن واني موافق ولم يتم اجباري.
المأساة الأكبر كانت في مزرعتنا، المزرعه سلمت الورق بتاعها وحيازات الأراضي الزراعية، ورجعت من سنه في 2023 قدمت تاني صور القمر الصناعي وتم مطابقة الورق بالمساحة على القمر الصناعي. مساحة المزرعه 4000 متر مربع، قدمت عقد الملكية الأخضر مختوم من الدولة، وموافقات وتراخيص على اثنين بئر مياه، 3 مخالصات عدادات كهرباء، ومعايا ورق المخالصة. حتى اللحظة، لم يتم صرف التعويض عن الزراعات أو قيمة الأرض، ولكن قيمة التعويض بتاعتي كانت مقدرة الفدان ب 50 ألف وانا لدي 23 فدان. مقدمتش طبعا للحصول على شقة في مدينة رفح الجديدة، مش معايا فلوس والحكومة عايزة 90 ألف مقدم".

وردا على سؤالنا: لماذا لم تتخذ إجراءات قانونية رسمية للاعتراض على قيمة تعويض المنزل أو للاحتجاج عن عدم حصولك على تعويض للزراعات؟ قال:

"والله انا كنت هاخد إجراءات في 2018 لكن اتهددت علشان الكلام وصل لبعض الناس المقربين من الحكومة، واللي كانوا في الوقت ده متعاونين مع القوات المسلحة في الحرب على الإرهاب، بيسموهم مناديب. خفت فنقلت أسرتي كلها للعاشر من رمضان، ونزلت في 2018 سيناء كان عندي توصيله واتقبض علينا لمدة سنه ونص محدش يعرف عني حاجة مظهرتش حتى في قضية فضلت في أمن الدولة، لحد ما المشايخ تدخلت واخدوا وعود من اخواتي اني مش هتكلم وخرجت في 24 ديسمبر 2020 بعد سنه واربع شهور. والله انا عارف مفيش رجوع خلاص خاصة في الخمس كيلومتر المنطقة العازلة، بس أنا ليا ارض

ومزارع مش قليلة، بطالب الحكومة يعوضوني بفلوس محترمه أقدر اشتري حاجه او اعمل شيء، انا قاعد في ايجار، تقريبا بشتغل علشان بس ماترميش في الشارع والأكل والشرب مقدور عليه، لكن والله ما عيشه دي".

تحدث فريق المؤسسة مع فارس من سكان قرية قوز ابو رعد جنوب رفح، وهو أب لثلاثة أطفال، تعرضوا للتهجير القسري نهاية عام 2014، حول التعويضات التي تلقاها نظير هدم منزله، حيث حصل على تعويض لمنزله التي قدرت مساحته بـ 100 متر مربع بينما لم يحصل على أية تعويضات عن مزرعة بمساحة 4 دونم، والتي يملك لها تراخيص حكومية لبئر مياه وعداد كهرباء وعقد عرفي بملكية الأرض منذ 45 عام:

"احنا حاربنا مع القوات المسلحة ودفعت تكلفة شخصية كبيرة جدا، ابني استشهد وأخي استشهد علشان اتوعدنا بالعودة بعد تطهير الأرض من داعش، احنا من البدايه كان مطلبنا واضح حق العودة لأراضينا، يشوفوا كام المستثمر يدفع في الأرض واحنا كلنا مستعدين ندفع اللى هيدفعوا ونعمرها. بعد حرب 73، الحكومة منفذتش وعودها بتعمير شمال سيناء، بالرغم أن التربة عندنا رملية وصعب جدا من غير مايه نعمرها، حفرنا آبار وضحينا بكل حاجة، ومع ذلك احنا اتمسكنا الأرض وعمرناها من غير مساعدة الحكومة.

انا دفعت كل ما املك من اجل الامن القومي وكان موطني هو ارضي اللي بجهودنا الذاتية عمرناها، مش حرام الغربة دي من غير سبب، بعد عشر سنين واحنا عايشين على أمل ان الارهاب ينتهي، نرجع لبلادنا وفي الاخر تتباع لمستثمرين، طيب ما يقولوا سعرها واحنا موافقين نشتريها مره ثانيه، مستخسرينها فينا ليه ؟ احنا اهلها بدنا نعمرها ونحافظ عليها.

والله انا يوم الرحيل أصعب يوم في حياتي، بسبب خطورة الأوضاع الأمنية خرجت جزء من اهلي من رفح وجيت ارجع بالعربيه الجيش منعني، واضطريت أسيب السيارة وادخل القرية على حمار ونقلت بقية اهلي وعفشي على عربية كارو واطفالي الصغيرين. الحكومة ما وفرت لينا أي شيء حتى ننقل اثاثنا. أهل رفح تجرعوا الألم بكافة أنواعه وكان الصبر هو الدواء الوحيد. معاناة التعويضات والتشريد نفسها فاقت كل الآلام اللي تجرعناها، قيمة التعويضات ومقارنتها بالواقع مهزلة واستخفاف بينا، والكل عارف أن المبالغ دي متساويش ربع قيمة حقوقنا ولا أملاكنا، احنا مش عايزين امتيازات بعد اللي صار فينا احنا بنطالب بالإنصاف. احنا من 2014 مش عارفين نصرف الا التعويض عن المباني اللي قدرته الحكومة بـ 800 جنيه للمتر المربع فقط لأن سقف بيتي مكانش خرساني، لكن قيمة تعويض الزراعات المقدرة من قبل الدولة ب 50 الف جنيه للفدان لم يتم صرف جنيه منها، انا قدمت شكوى للمحافظة اكتر من مره للنظر في ملف تعويضات أهالي رفح التي لا تتماشى مع

الواقع واتمنى سيادة المحافظ الحالي أن يعطي هذه الشكوي أهمية لأن وضعنا قاسي وصعب.
معرفتش أقدم اي طعن على قيمة التعويض، لأني ماعرفتش اصلا الرقم الخاص بتعويض المنزل الا وانا بستلم التعويض، قيمة التعويض الجميع يعرف انها لا تساوي حقوق شخص قاعد في الأرض من غير ما بيني عليها بيت مش اللي باني ومعمر وعامل بير وزارع أشجار مثمرة وعنده ارض حوالين بيته. مقدرتش اعمل اي طعن لأنه مكانش فيه جهة مختصة تستقبل الطعون لكن قدمت شكوى في المحافظة ومجلس المدينة، واتكلمت بشكل شخصي مع المحافظ السابق عبد الفضيل شوشة وقولتله اني صرفت تعويض 800 جنيه للمتر، قالي لا تم رفع قيمة التعويض وروح اعمل تسويه وهتاخد الفرق، ولما روحت اعمل تسويه قالولي مفيش اصلا الكلام ده ولا حاجه اسمها كده".

ثانيا. تأخر التعويضات وعدم جبر الضرر

تنص التوجيهات الدولية أن التعويض عن الإخلاء القسري يجب أن يُعطى مقدما قبل تنفيذ السلطات للإخلاء، ويجب أن يغطي الخسائر الشخصية والحقيقية وأي ممتلكات أخرى والخسائر الاقتصادية.[25]

تقدر مؤسسة سيناء بعد مراجعتها لمئات البيانات الرسمية المنشورة أن حوالي 57٪ من إجمالي السكان الذين حصلوا على تعويضات مالية، حصلوا عليها بعد مرور 6 إلى 8 سنوات من قيام السلطات المصرية بتهجيرهم قسريا، فيما لم تراع السلطات الانخفاض الحاد الذي طرأ على قيمة العملة المصرية في الفترة ما بين تقدير قيمة التعويض عام 2014 وحتى تاريخ استلام السكان له. فيما لا يزال آلاف السكان في انتظار معرفة قيمة وموعد استلام تعويضات منازلهم ومزارعهم.[26]

تواجه محاولات المواطنين صرف التعويضات رغم مرور سنوات على تهجيرهم قسرا، غموضًا رسميا يتطلب حسمًا سريعًا، خاصة في حالة المواطنين الذين لم يخرجوا من منازلهم بقرار حكومي رسمي معلن، كون نزوحهم من قراهم، لا يتضمنه المفهوم الرسمي عن التهجير لقرى المناطق في المتاخمة للحدود في رفح، وذلك على الرغم من أن عمليات هدم البيوت أو تجريف المزارع قام بها الجيش المصري من خلال عمليات القصف الجوي والمدفعي وفي أحيان أخرى بواسطة جرافات عسكرية على الأرض لدواعي أمنية وفقا لتصريحات الجيش.

[25] https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FS25.Rev.1.pdf

[26] تنبيه المستحقين صرف تعويضات عن منازلهم بالمنطقة العازلة، حساب صفحة اهلا سيناء على فيسبوك، 4 نوفمبر 2020:
https://m.facebook.com/permalink.php?story_fbid=430338098365798&id=105741197492158

يتناقض هذا الواقع مع تصريحات لمحافظ شمال سيناء في مقابلة صحفية مصورة في ديسمبر 2021، أثناء زيارة تفقدية قام بها للمدنيين العائدين لعدد من تجمعات وقرى الشيخ زويد، حيث قال: *"لفيت في أكتر من قرية ومن تجمع، وان شاء الله هنلبي لأهلنا اللي هما طالبينه، وخاصة قيمة التعويضات على المنازل والزراعات"*. وأضاف: *"الحاجة الرئيسية المطلوبة على وجه السرعة هي الميه والكهربا والتعويضات، ان شاء الله الخدمات كلها تكون موجودة، نقدر نلبي كل احتياجات أهلنا"*. وعند سؤاله عن الإطار الزمني لتلبية المطالب، قال:*"مقدرش أدي موعد زمني محدد، بس بوعد ان الموضوع هياخد 6 شهور بالكتير"*.[27]

ورغم هذه الوعود، إلا أن عملية التعويض يمكن وصفها على أحسن تقدير بالبطيئة و المجحفة، وفقا لتقدير مؤسسة سيناء لم يتلق أكثر من 45 ٪ من إجمالي السكان تعويضات لا تتناسب مع حجم خسارتهم، وهو ما تؤكده حتى تصريحات محافظ شمال سيناء التي أوضحت على عدم تناسب قيمة التعويضات مع حجم الضرر. ما دفع عايدة السواركة النائبة في مجلس النواب لتقديم طلب إحاطة في ديسمبر 2022 حول الموضوع.[28] كذلك طالب الأهالي من المحافظ عدة مرات من المحافظ الاستعانة بخبراء والاعتماد على جوجل ايرث وقادة محليين من المنطقة في لتقدير مساحات المنازل والمزارع، إلا أن طلبهم قوبل بالتجاهل. نفس الطلب قدمه النائب في البرلمان ابراهيم ابو شعيره في جلسة علنية للبرلمان في نوفمبر 2021.[29]

وفي لقاء مع مجموعة من المواطنين بقرية المهدية، جنوب رفح، يوم 3 يونيو 2023، صرّح اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني آنذاك، أنه قد أعطى الضوء الأخضر بالفعل لمحافظ شمال سيناء منذ 30 ديسمبر 2022 لبدء عملية تقييم الخسائر والتعويضات في عدد من المناطق التي لم يسمها. قال اللواء "كان فيه مناطق معينه يا أستاذ صابر المحافظة تقدر تدخلها عشان تعمل الحصر بتاعها، وفي مناطق مكانش المحافظة تقدر تدخلها عشان تعمل حصرها. انا من يوم 30 ديسمبر 2022 قلت للسيد المحافظ انا شخصيا جميع المناطق يا افندم جاهزة ان رجالتك تدخل وتحصر وترفع المساحات وتعمل التعويضات بتاعتها بتاعت الأهالي وقد كان وبدأ".

---

[27] محمد حسين، محافظ شمال سيناء: عودة الحياة لكامل قرى "الشيخ زويد" خلال 6 شهور، اليوم السابع، 13 ديسمبر 2021:
https://www.youm7.com/story/2021/12/13/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%82%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/5578126

[28] فيديو لجلسة علنية لمجلس النواب المصري، قدمت فيه النائبة عايدة السواركة طلب إحاطة حول التباطؤ في سداد التعويضات للمضارين وقيمتها، حساب خالد الأطرش على فيسبوك، 1 يناير 2023:
https://www.facebook.com/watch/?v=687257906187260

[29] فيديو لجلسة علنية لمجلس النواب المصري، طرح فيها النائب ابراهيم ابو شعيرة مشكلة التباطؤ في سداد التعويضات للمضارين، الصفحة الرسمية للنائب ابراهيم ابو شعيرة على فيسبوك، 31 أكتوبر 2021:
https://www.facebook.com/watch/?v=1069314940563575

بحسب توثيق المؤسسة، فإن أغلب من تحدثنا إليهم كانوا قد اضطروا للرحيل عن أراضيهم ومنازلهم في المرة الأولى في نطاق الشيخ زويد ورفح دون الحصول على تعويضات مادية، مع تزايد وتيرة عمليات الحرب على الإرهاب، فعلى سبيل المثال، يوضح فهد (اسم مستعار) سبب رحيله من قرية المقاطعة عام 2014 بأنه:

"رحلت بسبب تعليمات واضحة من الجيش بإخلاء المنطقة بسبب وجود الإرهاب، مخدتش أي تعويض عن ممتلكاتي، عندي ارض لوحدها مساحتها 70 فدان بتاعتي انا واخواتي وكلهم عاملين ليا توكيلات، وعندي بيت حوالي 120 متر مربع وحواليه قطعة ارض و3 بيوت تانيين لإخواتي. انا سايب ارض وبيتي من 2014 يعني بقالي عشر سنين وبروح أزورها كل اسبوعين وانا بتسلل كأني حرامي، والله مزرعة فيها تفاح وتين وزيتون، جزء كبير منها راح في أحداث الحرب. احنا ممنوعين من العودة لأراضينا حتى الآن، هذا حال كل سكان قرية المقاطعة، مفيش الا بتاع 60 واحد اللي باعوا أرضهم للسيد ابراهيم العرجاني لكن باقي السكان بدهم يعاودوا وخرجنا وتظاهرنا وطالبنا بحقوقنا واتحبس أكثر من خمسين من شبابنا في مظاهرات حق العودة، ومحدش مهتم.

التعويضات اللي بنطالب بيها هي تعويضات عادلة عن الأضرار في المنازل والزراعات لكن الأرض احنا ما بنطالب بتعويضات لها لأنه مش متنازلين عنها، انا معايا عقود ملكية للأرض ومعايا ترخيص آبار مياه ومعايا عدادات كهرباء ومعايا تخطيط لجنة هندسية من المحافظة.
لجنة هندسية تابعة لمجلس المدينة وقوة من الجيش هما اللي حصروا الأضرار في بيتي ومزرعتي، وطلبوا مني تقديم أصول أوراق الملكية لكن أنا رفضت واصريت أنى أقدم صور فقط. قيمة التعويض غير مرضية أو عادلة بالمرة، انا من خلال طبيعة عملي بقدر أشوف كل تعويضات سكان رفح وأوراقهم اللي بتثبت أملاكهم، والله اوقات ببكي وانا بشتغل على المأساة، وبحاول اتخيل الناس دي هتسمع قيمة التعويض ازاي، انا لو مكانهم يجرالي حاجة لو حد استدعاني وقال لي قيمنا ممتلكاتك وخد في ايدك 60 ألف جنيه وامشي، اللي بيصير فينا جريمة مكتملة الأركان".

كما تحدث سالم (اسم مستعار) مع فريق المؤسسة حول أسباب رحيله الأول عن قرية قوز أبورعد خارج نطاق المنطقة العازلة عام 2014 بأنه:

"كان عندي بيت كبير خرسانة حطيت فيه شقى عمري ومزرعة خوخ 15 فدان بتدخل عليا دخل كبير عملناها بمجهودنا بدون مساعدة من الحكومة. حياتنا ادمرت بعد تهجيرنا، لأني

فقدت مصدر رزقي والحاجة اللي بعرف اعملها، عشان أقدر افتح بيتي اشتغلت في مجال السياحة في جنوب سيناء، وربنا عالم كيف الحال ماشية في ظل الغلاء الحالي.
في 2014 الجيش عمل ارتكاز عسكري قريب من بيتي وطلبوا مني ومن أغلب أهل القرية المغادرة، لما مشيت محدش ساعدني ولا قدرت اخذ حاجه من البيت حتى الملابس، قالوا لينا شهر وهترجعوا تاني منزلكم، امانه في عنينا لغاية ما نطهرها من الإرهاب الغاشم، وسبنا ورانا كل حاجه ومشينا ولسه مستنين. بيتي راح وكذلك المزرعة الجيش جرفها، انا لحد دلوقتي مخدتش تعويض ولا رقم حصر ولا حد من الحكومة اتواصل معانا عشان التعويضات ولا حد ساعدنا بأي حاجة ولسه مستنين الفرج بعد عشر سنين ومنتظرين يسمحوا لينا نعود على بلادنا ".

ردًا على سؤالنا (هل تلقى تعويضات بعد هدم منزله وتجريف مزرعته؟) يقول حسن (اسم مستعار) من سكان قرية أبو شنار التابع لمدينة رفح، والذي تعرض للتهجير القسري عام 2014، من قبل قوات من الجيش المصري:

"كان عندي بستان موالح في قرية ابو شنار آخر مرة شفتهم في نوفمبر 2014، وعندي أوراق رسمية تثبت ملكيتي عبارة عن ترخيص بيرين مياه ومعايا تخطيط لجنه هندسيه من مجلس مدينة رفح ومعايا ورق عداد كهرباء، ونفس الحال بالنسبة لأخوي اللي عنده بيت في منطقة دوار التنك. لما الجيش هجرنا من أرضنا للأسف معملش حصر لأملاكنا دي وده سبب لاستمرار معاناتنا للحين.
انتقلت للعيش في محافظة الشرقية واشتغلت عامل باليومية في مزارع الناس بعد ما كنت صاحب أملاك، وبسبب ظروف الحياة ثلاثة من عيالي مكملوش تعليم، عشر سنين بعد خروجنا من رفح عشنا أيام صعبة جدا، مفيش بيت وما أخدتش تعويض ومعنديش شغل وفي رقبتي كوم عيال، حياة ذل.
خلال العشر سنين سمعت وعود كتير من نواب البرلمان ومن مجلس المدينة والمشايخ والجيش لكن كله كلام بدون تنفيذ. في 2021 الصفحة الرسمية على الفيسبوك لمدينة رفح نشر بشري سارة لأهالي دوار التنك وابو شنار أن السيد المحافظ كلف مجلس المدينة بسرعة إنهاء مشكلة التعويضات الخاصة بينا، وبعدها كتب النائب فايز أبو حرب أن في كشف بأكثر من 500 منزل تم إعداده لتسليم التعويضات، وأن العائق أن الأهالي مسلمتش أوراقها، وأنه اللي سلم أوراقه وسجل 46 اسم بس، وده كلام مش حقيقي احنا جمعنا بعض وروحنا سجلنا والكشوفات متوقعه بقالها أربع سنين.

احنا مع انتهاء الإرهاب في 2023 بدأنا نتكلم ونكتب ويبقى لينا صوت، ومفيش مبرر للي بيحصل معانا، وقولنا هنصعد الشكوى لرئيس الجمهورية، فتم التواصل معانا من المحافظة ووعدونا في حضور النواب أنه سيتم حل الموضوع، وقالوا انه هيعتمدوا على صور القمر الصناعي محل بديل لمشكلة انه الجيش محصرش بيوتنا ومخدش قياساتها. رحنا عملنا الاجراءات مره ثانيه وطلعنا الصور من جوجل، وللأسف مات الموضوع مره ثانيه.

انا رجل 60 سنه يعني عيب تطردوني في الشارع وماخدش تعويض، سعر المتر اللي هاخده الحين بتمن 2014 بعد ما الجنيه في العشر سنين اللي فاتوا صار ملوش قيمة، وانا بقول ادوني اعيش اللي باقي من عمري بالكام قرش اللي هيطلعوا، انا لو ادوني تعويض عن بيتي وارضي بالسعر اللي عارضينه من 2014 يا دوب بيني عشه، بس هنقول ايه".

ردًا على سؤالنا (هل تلقى تعويضات بعد هدم منزله وتجريف مزرعته؟) يقول عمير (اسم مستعار) من سكان أحد التجمعات البدوية التابعة لقرية أبو طويلة التابع في الشيخ زويد، والذي تعرض للتهجير القسري على يد تنظيم داعش عام 2015:

"انا مشيت علشان الإرهابيين هددونا، طلبوا مننا نمشي واحنا ماستجبناش فقطعوا علينا الطريق اكتر من مرة وهددونا بالسلاح وفي ناس من القرية اتخطفت فمشينا واستقريت في مدينة العريش مع أسرتي واشتغلت هناك عامل باليومية. انا ماطلعتش من بيتي بطلب من الجيش مشيت بسبب الإرهابيين لكن الجيش مقدرش يحمينا يعني مخرجتش بإرادتي. انا من المناطق الممنوعة من العودة، الجيش رافض رجوعنا، يعني السكان رجعوا بشكل تدريجي وبطيء بعد انتهاء العمليات العسكرية، بس احنا مرجعناش ولما نيجي نتكلم يقولوا الدولة ماطلبتش منكم ترحلوا أنتم رحلتوا وسبتوا ارضكم للإرهابيين، طيب فيه مناطق كامله وقت الحرب الجيش بطل يعرف يدخل فيها، جيش بمعداته وتدريبه وأسلحته بطل يعرف يدخل علشان الإرهابيين، احنا مدنيين عزل كنا ازاي نواجهه، خرجنا وبدنا نرجع ليه يمنعونا لو هما ملهمش علاقة بخروجنا.

أنا اتعوضت عن الضرر اللي صار بمزرعتي سواء الشجر اللي اتجرف او نشف بكلام فارغ فقط 20 ألف جنيه رغم أن مزرعتي مساحتها عشر فدادين مزروعة شجر زيتون، التعويض ده عن قيمة الشجر لكن الأرض أرضي ومستحيل اتنازل عنها، لكن البيت رغم الأضرار اللي طالته بسبب القصف مخدتش أي تعويض عليه والجيش رافض رجوعنا ورافض يسيبنا نرمم بيوتنا على حسابنا، يعني عندي بيت ومزرعة وأعيش بالإيجار في العريش واشتغل باليومية! هل ده يرضى حد؟

للأسف مفيش جهة نقدر نشتكي لها ومعرفش أروح فين عشان أقدم احتجاج على قيمة التعويض عن المزرعة أو أطالب بعودتي لأرضي، لما كلمت محامي عشان أرفع قضية،

قال لي أن القضية اللي هنرفعها هتكون ضد رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، طبعا خفت على عيالي، أنا مش مجنون عشان أرفع قضية على الناس دي واروح ورا الشمس."

ثالثا. بدائل حكومية غير متناسبة وغامضة

تطرح الممارسات الحكومية في خطواتها لمعالجة قضية المهجرين وتعويضاتهم سؤالا تأسيسيا حول ما إذا كانت الحكومة تهدف من خلال بناء مدن وتجمعات سكنية جديدة في سيناء الى علاج أخطاء الماضي وجبر ضرر السكان المحليين أم إلى بناء مشاريع ذات أغراض استثمارية؟ كما تقودنا هذه الممارسات إلى طرح سؤال آخر حول جدوى هذه المشاريع في تعزيز التنمية والأمن المستدامين في المنطقة الحدودية؟

منذ شروع الحكومة المصرية في قرار التهجير القسري عام 2014، دأب المسئولين المصريين في الترويج لـ بدائل سكنية ستقدمها الدولة للسيناويين. فعلى سبيل المثال وفي خطاب ألقاه في أكتوبر 2019 ورفض فيه الاعتراف بالتهجير القسري وقال – على خلاف الحقيقة - إن كل المهجرين تلقوا تعويضات، **قال الرئيس السيسي:**

"احنا فعلاً أخلينا الناس لكن احنا مضيعناش الناس وبنبني أماكن مدن كاملة رفح الجديدة بقوله تعالى هنا خش، ونبني تاني وتالت ورابع، والمجتمعات البدوية اللي احنا بنعملها اللي قربت تخلص جاهزة انكم تدخلوا وتقعدوا فيها، 26 تجمع منهم 14 في جنوب سيناء و12 في شمال سيناء، التجمع عبارة عن آبار مياه وأراضي زراعية وبيوت مبنية بالطريقة اللي اهالينا في سيناء يحبوا يعيشوا فيها".[30]

لم تصدر الحكومة في أي وقت أي معلومات حول الإطار الزمني لعودة النازحين إلى منازلهم أو ما إذا كانت قد وضعت خططا بهذا الخصوص. خاصة وأن هدم المنازل عقب الإخلاء يشكك في إمكانية عودتهم، كما هو الحال بالنسبة لعمليات هدم المباني الحكومية، والمنشآت الصحية، والمدارس، وتجريف آلاف الأفدنة الزراعية.

حصلت مؤسسة سيناء حصريا في يناير 2023 على خرائط حكومية تفصيلية مسربة من مصدر أمني لـ مخططات تهدف إلى إعادة تقسيم ثلاث مدن تابعة لمحافظة شمال سيناء، وهي مدن رفح والشيخ زويد والعريش، تأكدت المؤسسة من صحة هذه الخرائط من مصدر مستقل وقامت بالكشف عنها عبر موقع مؤسسة سيناء.

[30] خطاب ألقاه الرئيس المصري خلال الندوة التثقيفية الواحدة والثلاثين للقوات المسلحة المصرية، قناة تلفزيون 10 على اليوتيوب، 13 أكتوبر 2019: https://www.youtube.com/watch?v=kKXN00csAtg

تكشف الخرائط التي حصلت عليها المؤسسة عن مخطط لإعادة توطين قسري للسكان عبر عملية تغيير ديموغرافي يقوم على نزع ملكية أراضي السكان المحليين وتوطينهم في أماكن أخرى غير أراضيهم ومنازلهم ومزارعهم التي هجروا منها والتي كان من المفترض أن يعودوا إليها عقب انتهاء العمليات العسكرية.

تظهر الخرائط المسربة أن مخططات الحكومة تهدف إلى تحويل (مدينة رفح و11 قرية و45 تجمع تابعين لها) إلى (6 تجمعات سكانية) تستوعب 76810 نسمة على مساحة 384 كم2 هي: (البرث) (الكيلو 21) (نجع شبانة- الطايرة- المهدية) (الخرافين- جوز أبو رعد) (الوفاق- رفح الجديدة) (الحسينات- المطلة -أبو شنار) بدون تحديد إطار زمني لبناء التجمعات, كما تظهر مخطط لإنشاء جدار يعزل رفح عن الشيخ زويد بطول 12 كم، يمتد من أبو زماط جنوبا الي السكادرة شمالا.

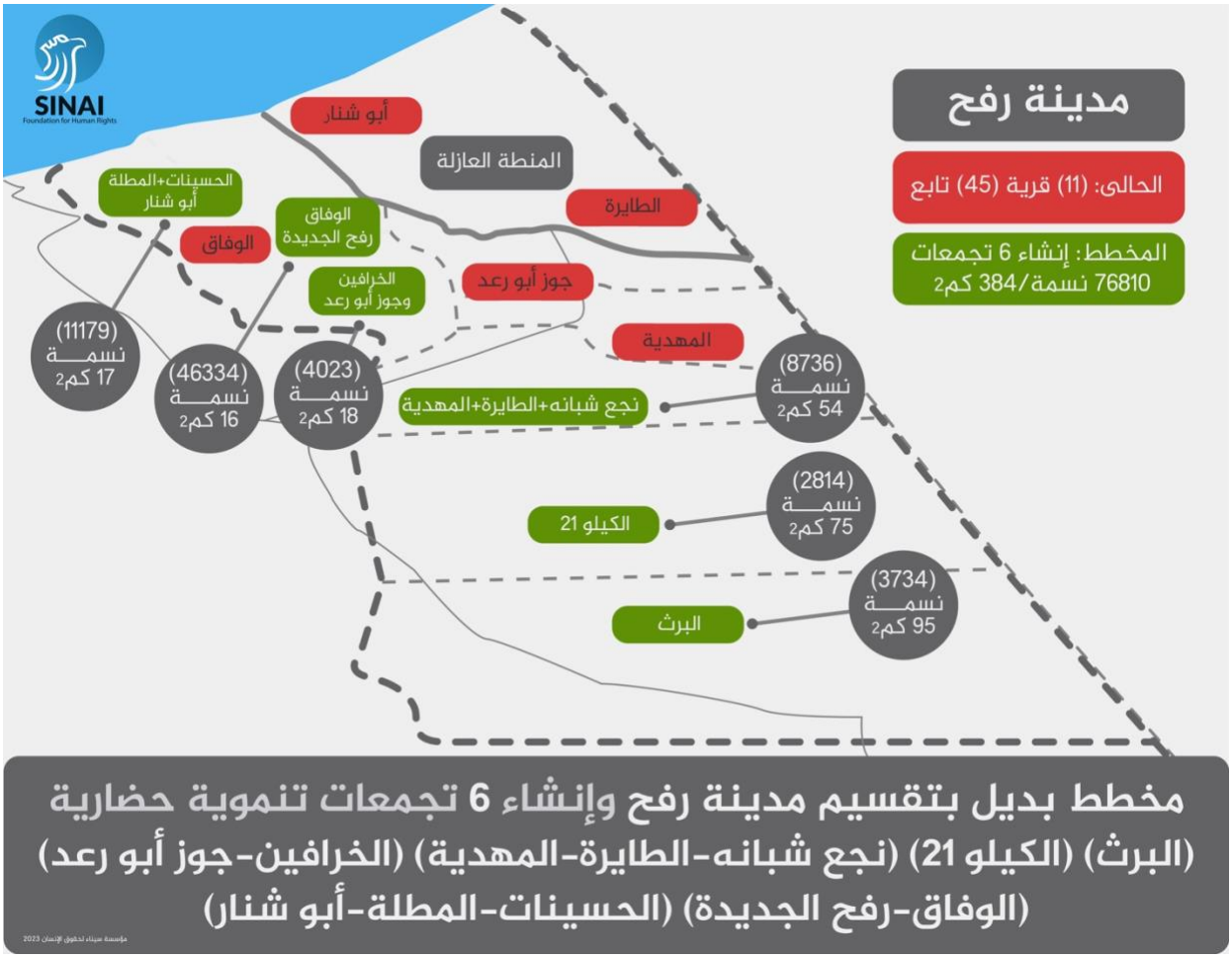

كما تظهر الخرائط المسربة أن مخططات الحكومة تهدف إلى تحويل (مدينة الشيخ زويد و14 قرية و 144 تجمع تابعين لها) إلى (10 تجمعات سكانية) تستوعب 63069 نسمة على مساحة 783 كم2 هي: (العكور) (الخروبة) (قبر عمير) (الشلاق) (مدينة الشيخ زويد - السكادرة - أبو طويلة) (أبو الفيتة) (القريعة - الزوارعة) (الجورة) (أبو العراج - التومة) (الظهير - المقاطعة)، بإجمالي 63069 نسمة / على مساحة 783 كم2

رفح الجديدة

أعلنت الحكومة عن مدينة رفح الجديدة لأول مرة في 2015 في وجه الانتقادات المتصاعدة لعمليات التهجير والإخلاء القسري لأبناء سيناء، زاعمه أنه سيتم تسكين المهجرين في تلك المدينة الجديدة. حيث أصدر مجلس الوزراء القرار 2021 لسنة 2015 (عدد 13 أغسطس 2015 من الجريدة الرسمية) بتخصيص نحو 535 فدان لبناء رفح الجديدة. لكن لم يتم وضع حجر الأساس للمشروع إلا في 2018. واعترف الرئيس السيسي في تصريحاته بتأخر العمل في المدينة بسبب الظروف الأمنية. وتكثف الحديث الحكومي الرسمي من خلال كبار المسؤولين في الحكومة والجيش، وكذلك الإعلامي غير الرسمي، عن هذا المشروع خلال السنوات الماضية

بشكل يوحي وكأنه هو الحل السحري للمهجرين، لكن هذا الاهتمام والتسويق الإعلامي يتناقض جذريا مع الإعلان الحكومي عن طرح عدد محدود من الوحدات السكنية في المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة للبيع أمام الراغبين من المهجرين والذين ستكون لهم الأولوية خلال هذه المرحلة الأولى من طرح الوحدات السكنية.

وكان ديوان محافظة شمال سيناء بدءًا من 25 إبريل حتى 8 يونيو 2024، قد فتح باب التقدم لشغل 656 وحدة سكنية في 41 عمارة، بمساحة 120 متر مربع لكل وحدة، وهي جزء من المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة، التي تشمل 272 عمارة سكنية. وتم تخصيص 80% من الوحدات لعموم أهالي مدينة رفح والعاملين بها شريطة أن يكونوا دائمي الإقامة برفح قبل عام 2014. وكشف عن أن سعر الوحدة السكنية فى رفح يتراوح بين 571 ألف جنيه، و926 ألف جنيه للوحدة السكنية.[31] في أكتوبر 2024، كشفت محافظة شمال سيناء عن أسماء 411 من السكان الذين تم الموافقة على طلبات للحصول على وحدات سكنية في رفح الجديدة، وحصلوا على موافقات من قبل الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء و "الجهات المعنية".[32]

يظهر من طرح الحكومة المصرية للوحدات السكنية للبيع، إن المشروع هو مسألة استثمارية بحتة، كما تتناقض الدعاية الحكومية حول المشروع مع حجم الإنجاز على الأرض، حيث إن الوحدات السكنية التي طرحت أمام الجمهور حتى الآن هو ما يقارب نصف المرحلة الأولى من المشروع بعدد 41 عمارة سكنية، نشرت المحافظة أن 411 أسرة من سكان رفح قد تمت الموافقة على طلباتهم لشراء هذه الوحدات السكنية. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المنشورة في عام 2017 فإن عدد سكان مدينة رفح – والتي هدمت بشكل كامل تقريبا – كان نحو 75537 نسمة، وعدد الأسر كان 16770 أسرة. بالتالي بعد مرور 9 سنوات من إعلان الحكومة عن رفح الجديدة فإن حجم الاستيعاب المتوقع للسكان المهجرين قسراً من رفح داخل المدينة الجديدة لن يتعدى 2.4% من إجمالي الأسر.

وتثير التصريحات الحكومية الرسمية مخاوف لدى السكان المحليين الذين تحدثوا إلينا، حيث تشير التصريحات أن المرحلة الأولي من مدينة رفح الجديدة ستكون "الأولوية" للسكن فيها للمهجرين من أبناء سيناء في المحافظات الأخرى مثل الشرقية والقاهرة والإسماعيلية، لكن في نفس الوقت يبدو أنها أيضا تعني أن الوحدات السكنية في المراحل التالية ستكون أيضا متاحة لكل من يمتلك القدرة المالية، مما يعني أن الدولة تتعامل مع

[31] تقسيط شقق رفح الجديدة على 30 عاماً تنفيذًا لتوجيهات الرئيس، الأخبار، 25 أبريل 2024:
https://akhbarelyom.com/news/newdetails/4351951/1/%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D8%B7-%D8%B4%D9%82%D9%82-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-30-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0

[32] محمد حسين، تعرف على أسماء الفائزين بوحدات إسكان مدينة رفح الجديدة، اليوم السابع، 06 أكتوبر 2024:
https://www.youm7.com/story/2024/10/6/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9/6731759

رفح الجديدة كمشروع استثماري وليس كآلية تعويض للمتضررين والمهجرين. كما اشتكى العديد من المتضررين من انخفاض قيمة التعويضات التي أقرتها الحكومة منذ عام 2014 مقارنة بأسعار الوحدات في مدينة رفح الجديدة. فبينما كانت التعويضات نحو 1200 جنيه للمتر المربع، يصل متوسط سعر المتر في رفح الجديدة 5500 جنيه، هذا بالإضافة لمعدلات التضخم التي تجاوزت 32% وانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار.[33]

ورداً على سؤال طرحته المؤسسة حول قدرته على دفع مقدم وأقساط وحدة سكنية في مدينة رفح الجديدة، قال إبراهيم:

> *"أنا اترميت أنا وعيالي في الشارع حرفيا، والفلوس اللي كنت شايلها للزمن صرفتها كلها على ايجار البيت اللي سكنت فيه وتعليم العيال، بعد ما بيتي انهدت ومزرعة الخوخ اللي كانت مصدر رزقنا في منطقة أبو حلو الجيش جرفها ومعوضنيش جنيه عليها وهي شقى عمري. حتى التعويض اللي أخدته عن بيتي اللي هدموه أخذته بعد 4 سنين من هدمه وطبعا قيمة الجنيه في 2014 غير قيمة الجنيه في 2018 وقت ما استلمت تعويضي غير قيمة الجنيه في 2024 وهما بيقولوا لي مبروك اتفضل اشتري شقة بمليون جنيه عشان ترجع رفح! طيب الحكومة والرئيس قعدوا سنين يقولوا رفح الجديدة بنبنيها عشان نرجع المهجرين وفي الآخر طلعت مشروع الحكومة بتبنيه عشان تبيعه لي أو لأي حد في مصر يقدر يدفع المليون جنيه.*
>
> *الحكومة أساسا ما اعطتنيش حتى تعويض عادل مقابل بيتي اللي هدموه اللي يخليني ادفع بس مقدم شقة في رفح الجديدة، انا كان عندي بيتين في رفح، واحد في حي أبو حلو والثاني في الماسورة، مجلس المدينة قالوا لي هتصرف تعويض قيمة بيت واحد فقط، كأن الفلوس اللي بنيت بيها البيت التاني مش فلوسي، يعني هو البيت اتبني لوحدة ما اللي تعب في الأول صرف وتعب في التاني.*
>
> *رغم التعويض المجحف في حقنا، انا بطالب أن الدولة تراجع قيمة التعويضات. أنا ابني وبنتي لو تعبوا اوقات مش بيكون معايا اجيب دواء، في ظل غلاء الأسعار. هل من المنطق أن بديل الحكومة للعودة لرفح مرة ثانية في الظروف اللي بنعيشها دي يكون شقة ثمنها مليون جنيه، وأنا آخذ تعويض 800 جنيه لكل متر مربع في بيتي اللي هدموه، أجيب فلوس اشتري بيها شقة في رفح الجديدة من وين؟".*

كما رصدت مؤسسة سيناء عدم تناسب أداء الحكومة في تنفيذ التصميم المعماري لمشروع رفح الجديدة مع عادات السكان الأصليين في سيناء من ناحية طبيعة السكن، وخاصة مناطق رفح والشيخ زويد، حيث اعتادوا

[33] هاني سميح، رفح الجديدة "حرام" على أهل سيناء، المنصة، 28 يوليو 2024:
https://manassa.news/stories/17725

السكن في بيوت تضم العائلة الممتدة في وحدات منفصلة ويحيطها (حوش) أو مزارع. وكانت دراسة أعدها المجلس التخصصي لتنمية المجتمع، بتكليف من رئيس الجمهورية وفقاً للبيان الذي أصدرته رئاسة الجمهورية في نوفمبر 2014، قد توصلت خلال فحصها لآليات تنفيذ مشروع إنشاء مدينة "رفح الجديدة" كمجتمع عمراني متكامل يحقق التنمية المستدامة لأهالي مدينة رفح، إلى نتائج منها طرح مقترح لإنشاء مجتمع عمراني متكامل وحديث في شمال سيناء، يُراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتراث الثقافي لأهالي مدينة رفح.[34]

إلا أن تصميم المشروع يظهر أن الأبراج السكنية المرتفعة ذات الوحدات (الشقق) الصغيرة نسبيا تمثل نسبة 96% من إجمالي المشروع بينما تمثل البيوت البدوية نسبة 4% فقط، الأمر الذي يعتبر تجاهلا شديداً للهوية الثقافية للمجتمع المحلي وعاداته وتقاليده ويعكس عدم تبني الحكومة لإجراء حوار مجتمعي جاد مع السكان المحليين.

تحدث ياسر (اسم مستعار) من سكان قرية الماسورة برفح مع فريق المؤسسة حول عدم إقباله على شراء وحدة سكنية بمدينة رفح الجديدة:

"احنا مش بنسكن في شقق ومش هنسكن في شقة قد علبة الكبريت بمليون جنيه. أرضنا احلي ارض في الكون والعالم كله أنا عايزها؟ جايب لنا مستثمرين ليه؟ يا باشا شوف المستثمرين دول هيعملوا ايه وكلفنا بيه ومن غير فلوس وإحنا هنخلي الارض جنه، ده مبارك الله يرحمه كان بيصرف لكل شاب 15 ألف جنيه في خطة تعمير سيناء علشان يبني بيت، كل ده بيتهدم في ثانيه! الحكومة بتقول لنا البيت بيتك والارض ارض الحكومه، هو في حد بيبني في أرض الحكومة؟ طيب الورق اللي وقعنا عليه أيام مبارك كان بيقول أن الأرض اللي يتبني عليها بيت تتملك لصاحب البيت.

احنا عاداتنا كبدوي ما بنعرف نعيش في شقق بيفصل بيني وبين جاري حائط، انا عمري لا انا ولا اخواتي نسكن في شقق ولا نعرف نعيش حياة المدينة. للحين والدتي ست كبيرة مش مدركة زي الاول، في الشتاء تقول حلفتك يا رب ما يدخل علينا صيف الا واحنا في بيتنا وفي الصيف تقول حلفتك يارب ما نشتي الا في بيتنا.

انا مش عايز تعويض، ولو فلوس الدنيا كلها هختار ارضي وبيتي، بعد خمسين سنه الناس هتنسى، ولما نبقى محتلين أو يجي مستثمر أجنبي ياخدها هيقولوا السيناوية باعوا أرضهم

[34] مصر.. السيسي يعين مستشارين لمكافحة الإرهاب والأمن القومي ويأمر ببناء "رفح الجديدة"، CNN بالعربية، 05 نوفمبر 2014:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/11/05/egypt-sisi-sinai

زي ما بيقولوا الفلسطينية باعوا أرضهم، وانا محبش التاريخ يكتب عني بعت ارضي لو كل الناس باعت، انا هسيبها بصمة للاجيال الجاية جدكم ما فرط في أرضه لحين ما مات".

٧. التوصيات

- على الحكومة المصرية ممثلة في أجهزة حكمها المحلي، خصوصًا محافظة شمال سيناء، والقوات المسلحة، الالتزام بأعلى درجات الشفافية حول الوضع الأمني والمعيشي للمناطق التي تم إخلاؤها سابقًا وأن تتوجه للسكان المهجرين بمعلومات وبيانات واضحة حول حالة قراهم ومدنهم والموعد الممكن لعودتهم لمنازلهم.

- على الحكومة المصرية تشكيل لجنة مستقلة بصلاحيات كاملة، تشمل قضاة ونشطاء مستقلين وممثلين عن أهالي شمال سيناء لبحث ملف التعويضات بشكل كامل، ودعوة أهالي سيناء المهجرين لتقديم اعتراضات ومن ثم التدقيق في تلك الاعتراضات والتأكد من أن كافة المهجرين حصلوا على تعويضات كافية ومجزية تؤهلهم لحياة كريمة. على أن تشمل تلك التعويضات المنازل، والمزارع والمصالح التجارية كافة.

- ندعو الحكومة إلى تقديم كافة أوجه الدعم القانوني والخدماتي والنفسي للسكان المهجرين، أو لهؤلاء الذين اختاروا العودة الطوعية، بما يشكل جبرًا للضرر المعنوي الواقع عليهم خلال السنوات السابقة، ويرتبط بذلك على وجه الخصوص الإسراع في تحسين حالة الخدمات الصحية والتعليمية التي تضررت بشدة نتيجة استمرار العمليات العسكرية في المنطقة.

VI. الملحقات

ملحق 1: خطاب الى السيد رئيس الجهاز القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء والسيد محافظ شمال سيناء.

السيد رئيس الجهاز القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء

السيد اللواء محافظ شمال سيناء

18 سبتمبر 2024

تحية طيبة وبعد،

يسعد مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن تتواصل مع سيادتكم متمنية لكم تمام السداد والتوفيق. ونأمل أن تساعدنا إدارتكم، في إطار نهج الحكومة المصرية الساعي لمد جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني، في توضيح عدد من الاستفسارات التي تنامت إلى علمنا وعايشناها خلال زيارات ميدانية قام بها فريق المؤسسة وشهادات أجريناها مع عدد من سكان مدينتي رفح والشيخ زويد النازحين من منازلهم على خلفية العمليات العسكرية ضد الجماعات التكفيرية منذ عام 2014.

1. تطبيقا لمبدأ الشفافية وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني الذي تنتهجه الحكومة المصرية، نرجو اطلاعنا على الإطار الزمني وآليات إعادة توطين وإسكان المدنيين النازحين "المهجرين" من قرى رفح، والذين يتجاوز عددهم وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المنشورة في عام 2017 حوالي 16770 أسرة من مجموع سكان مدينة رفح البالغ في هذا الوقت 75537 نسمة.
2. تشير تقديرات مؤسسة سيناء إلى أن المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة التي جرى طرحها أمام المهجرين مؤخرا وتم قبول الطلبات المقدمة من 411 أسرة فقط، بما يعني أنه ستتمكن من استيعاب أقل من 3% فقط من إجمالي الأسر النازحة من رفح رغم مرور عشر سنوات كاملة على معاناة الأسر المهجرة، فما مدى صحة هذه التقديرات؟
3. وفقا لعدد من الشهادات التي وثقتها مؤسسة سيناء فقد شهدت عملية التعويضات لمتضرري التهجير القسري والنازحين بطء غير مبرر وظلم في قيمة التعويضات مقارنة بأسعار السوق الحالية. كما اشتكى السكان من عدم وجود آلية للطعن على قيمة التعويضات، خاصة أن آلاف التعويضات جرى تقديرها بأسعار عام 2014، ولكن تم تسليمها للمواطنين بتاريخ يقع بين 2016 وحتى الآن دون أي زيادة، مما يشير إلى أن الحكومة لم تراع نسبة التضخم المرتفعة والانخفاض الحاد في سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي والذي طرأ خلال عام 2016، فما تعليق سيادتكم؟

وختاما تفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

أحمد سالم

المدير التنفيذي

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان